كلية دجلة الجامعة
قسم العلوم المالية والمصرفية
Hassan.kalf@duc.edu.iq

الاثار المباشرة وغير المباشرة لانفاق الطلبة العراقيين الدارسين على نفقتهم الخاصة في الخارج على بعض أنشطة الاقتصاد الكلي

The Impact of Spending by Iraqi Students Studying Abroad on some Macroeconomic Activities

حسن خلف راضي
Hasan khalaf radhi

المستخلص

يهدف البحث الى مناقشة "الانفاق الخاص للطلبة العر اقيين الدراسين في الخارج وتأثيرها على بعض أنشطة الاقتصاد الكلي" ولمعالجة المشكلة التي تنص " رغم الانفاق الخاص على الطلبة الدارسين في الخارج الا ان هذا الانفاق لم يؤدي الى تحفيز بعض أنشطة الاقتصاد الكلي في العراق" وللتحقق من فرضية البحث المتمثلة " بوجود علاقة بين الانفاق على الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة في الخارج وبعض أنشطة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي" "واستخدمت منهجية التحليل الوصفي لبيانات الطلبة الدراسين في الخارج على نفقتهم الخاصة وتوصل البحث الى ان مضاعف الانفاق يعمل ضد مصلحة الدول المرسلة للدراسين وخاصة في مجال اقتطاع جزء من القيمة المضافة وضعف التشغيل وعدم استغلال الموارد المحلية وعدم إمكانية تشغيل الايدي العاطلة عن العمل بما ينعكس سلبا على اقتصادات الدول المرسلة للطلبة الدراسين ونموها الاقتصادي .واوصى البحث بجعل السياسة الاقتصادية تعمل على تفعيل وخلق بيئة مناسبة للاستثمار من اجل أنشطة الإنتاجية اكثر مرونة مما يجعل الأنشطة الاقتصادية اكثر قدرة على استيعاب الطلبة الدراسين بالخارج في تلك الأنشطة مما تجعل مساهماتهم موجبة في الاقتصاد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .وزيادة الطاقة الاستيعابية في خطة قبول طلبة الدراسات العليا داخل بلد اقتصاد المقيمين (العراق) حتى لو تم الاستعانة بكوادر تدريسية من جامعات تتسم برصانة علمية من اجل جعل مضاعف الانفاق يعمل في الداخل وليس في الخارج والمحافظة على العملات الأجنبية وعدم خروجها من العراق .واعتماد مبدأ الارتباط الأكاديمي مع جامعات عالمية رصينة كشرط لمنح المو افقة على فتح دراسات عليا بعد اجراء دراسة جدوى اقتصادية لتلك التخصصات .ووضع رؤية واضحة للدولة تنسق بين كافة التروس من تعليمية و اقتصادية واجتماعية وغيرها لأجل وضع التروس مع بعضها البعض ضمن الرؤية العامة للدولة وعملها بشكل دقيق من اجل خلق تنمية مستدامة .

الكلمات المفتاحية: الانفاق على التعليم، الطلاب الدارسين في الخارج، أنشطة الاقتصاد الكلي ، الزمالة الدراسية ، البعثات الدراسية الاقساط الدراسية .النفقة الخاصة .

Abstract

The importance of the research comes to discuss the size of the spending of Iraqi students studying abroad and its impact on some macroeconomic activities through three axes. The first axis dealt with research

methodology and previous studies. The second axis discusses the theoretical framework for the research variables. This affected the standard of living of students and the economic growth in Iraq, and the research concluded with a set of conclusions and recommendations

The research problem was identified as "despite the high volume of spending on students studying abroad, .this spending did not lead to stimulating some macroeconomic activities in Iraq

The research relied on the methodology of the descriptive analysis of the research variables for the purpose of proving the hypothesis of the research and addressing its problem

As for the objectives of the research, it centered around showing the number of students studying abroad and the costs of living and studying, highlighting the impact of spending on students studying abroad on income in Iraq, and the impact of high levels of inflation rates on the standard of living for students studying. With an indication of the economic impact upon the return of students studying abroad on the Iraqi economy, and an .analysis of the impact of spending on students studying on unemployment rates in Iraq and abroad

Keywords: Spending on education, students studying abroad, Macroeconomic activities, Fellowships, Scholarships, Tuition fees

المقدمــة

تقدر قيمة المبالغ التي ينفقها المواطنون على التعليم خارج البلاد بأكثر من 50 مليون دولار ضمن الدراسات الأولية والعليا في الجامعات العربية والأجنبية ، حيث أن الارتفاع الذي شهده العراق في السنوات الأخيرة لظاهرة إكمال التعليم خارج البلاد، يعود إلى تراجع التعليم ، خصوصاً على مستوى الجامعات والمعاهد الرسمية المعتمدة. وتأتي لبنان ومصر والأردن في صدارة الدول العربية الأكثر استيعابا للطلاب العر اقيين من الراغبين في إكمال دراساتهم العليا، بينما تأتي تركيا و إيران واليونان وأوكر انيا والهند وماليزيا وروسيا والمملكة المتحدة من بين الدول الأكثر قبولا للعر اقيين في هذا الإطار، حتى بلغت المبالغ الى أرقام تصل إلى أكثر من 50 مليون دولار تخرج من العراق على شكل حوالات لدول مختلفة كتكاليف دراسة وتعليم (العربي الجديد 4 / اكتوبر / 2021 www.alaraby.com.uk)

وحسب التقديرات فإن معدل إنفاق الطالب العراقي في الدول العربية يبلغ سنويا نحو 10 آلاف دولار تقريبا عدا تكاليف المعيشة ، بينما ترتفع في الدول الأجنبية إلى أكثر من ذلك ، والجدير بالذكر ان تراجع مستوى التعليم في العراق يعد أحد أبرز أسباب إقبال أولياء الأمور على إرسال أبنائهم للدراسة خارج البلاد، إضافة إلى رغبة بعضهم بتخصصات لا تتوفر في العراق ، كما أن سببا آخر لهذا الإقبال في الحصول على الشهادات العليا (الماجستير والدكتوراه) هو رغبة الكثير من الموظفين بتحسين مرتباتهم، بينما يبحث آخرون عن الوجاهة الاجتماعية . ومع ذلك فأن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لا تمتلك إحصائيات دقيقة عن عدد الطلاب في الخارج، وذلك لأن إعدادا كبيرة منهم لا يملكون ملفات في وزارة التعليم، خصوصاً بعدما أصبح التعليم إلكترونياً في مختلف أنحاء العالم . ولهذا يمكن القول إن الدراسة في الخارج أصبحت باباً لاستنزاف العملة الصعبة وتحويلها إلى خارج البلاد، من دون أن تتنتبه الحكومة والجهات المعنية إلى حجم الأموال التي تذهب إلى الخارج عن طريق الدراسة في الجامعات الأجنبية . هذا فضلا عن معظم الجامعات في الدول الإقليمية مثل لبنان و إيران والأردن ودول أخرى بدأت في تقديم عروض وتسهيلات مغرية من أجل التعليم في جامعاتها، ما أدى إلى زيادة كبيرة جداً في أعداد الطلبة العر اقيين خارج العراق . ناهيك إلى أن إنخفاض الأقساط الدراسية في معظم الجامعات خارج البلاد ، خصوصاً العربية ، بسبب تدهور العملة المحلية لديها، وتز ايد الأقبال على الدراسة خارج العراق وخصوصاً الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) ، نتيجة للتسهيلات الكبيرة التي تقدمها الجامعات الأجنبية وكذلك انتشار المكاتب والشركات التي تتولى عمليات القبول بمختلف جامعات العالم . كما أن "غالبية البيانات المصرفية " تشير إلى أن كميةَ المبالغ الخارجة من البلد أكبر من الداخلة إليه ، ولذا يعد ذلك نشاطا اقتصاديا سلبيا يستنزف رصيد النقد الأجنبي . ومن هنا تأتي اهمية هذا البحث ليناقش اثر الإنفاق الخاص للطلبة

العر اقيين الدراسين في الخارج على بعض أنشطة الاقتصاد الكلي.

المحور الأول : منهجية البحث ودراسات سابقة

Research Mythology & Previous Studies

أولا : منهجية البحث Research Mythology:

مشكلة البحث : Research Problem

تتمحور مشكلة البحث بالتساؤل الاتي: " رغم الانفاق الخاص على الطلبة الدارسين في الخارج الا ان هذا الانفاق لم يؤدي الى تحفيز بعض أنشطة الاقتصاد الكلي في العراق "

فرضية البحث Research Hypothesis :

انطلاقا من مشكلة البحث تم صياغة الفرضية الاتية: " توجد علاقة بين الانفاق على الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة في الخارج وبعض أنشطة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي""

اهداف البحث Research Objectives :

للبحث له عدة أهداف من أهمها:

- بيان اعداد الطلبة الدراسين في الخارج على نفقتهم الخاصة وتكاليف المعيشة والدراسة

تسليط الضوء على بيان إثر الانفاق على الطلبة الدراسين على نفقتهم الخاصة في الخارج على الدخل الشخصي للأفراد وعلى الدخل المحلي الإجمالي في العراق.

- بيان تأثير ارتفاع معدلات التضخم على مستوى المعيشة للطلبة الدراسين.
- بيان التأثير الاقتصادي للطلاب الدوليين على البلدان المضيفة.
- بيان الأثر الاقتصادي عند عودة الطلبة الدراسين في الخارج على الاقتصاد العراقي

المنهجية المعتمدة : Approved Methodology

استخدم البحث اعتماد أداة التحليل الوصفي لمتغيرات البحث لغرض اثبات فرضية البحث ومعالجة مشكلته .

الحدود الزمنية والمكانية Temporal and Spatial Boundaries :

الحدود الزمانية : تم اعتماد بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العالي ومن دائرة البعثات والعلاقات الثقافية / قسم شؤون الدراسين وحسب كتابها (ص .ب) 40700 في 10/11/2022

الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي

هيكلية البحث : Research Structure

لغرض التحقق من الفرضية والوصول الى اهداف البحث تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة محاور، تناول المحور الأول منهجية البحث ودراسات سابقة، اما المحور الثاني ناقش الإطار النظري لمتغيرات البحث، اما المحور الثالث فقد ناقش تحليل إنفاق الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة في الخارج و اثر ذلك على مستوى المعيشة الطلبة وعلى النمو الاقتصادي في العراق، واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا: دراسات سابقة :

1. دراسة قام بها (Sequeira 2021:1-10,) بعنوان " التضخم والنمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم" تشير الأدلة الأخيرة إلى أن معدلات التضخم المختلفة لها آثار على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. نتابع الاهتمام المتزايد بالمسألة التي تقدم تفسيرًا جديدًا لتأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي: المتطلبات النقدية لنفقات الأسرة

في التعليم. نحن نبتكر نموذج نمو داخلي مع قيود النقد مقدمًا (CIA) في العديد من القطاعات (التعليم، والبحث والتطوير الأفقي، والبحث والتطوير الرأسي، والتصنيع والاستهلاك) وندرس ديناميكياته الثابتة والانتقالية. على وجه الخصوص، يعد عائق وكالة المخابرات المركزية في نفقات التعليم للأسر ضروريًا للحصول على علاقة سلبية بين التضخم والنمو الاقتصادي على المدى الطويل. من الناحية الكمية، يكرر نموذج النمو المحلي النقدي هذا التأثير الضئيل للسياسة النقدية على النمو، مع تسليط الضوء على الآثار التي يمكن أن تحدثها على الرفاهية وتخصيص الموارد في مختلف قطاعات الاقتصاد.

2. دراسة قام بها (Munkaila,& athors,2022;2-15) هنا لم يركز الكثير من الاهتمام، من الناحية التجريبية على أثر الإنفاق على التعليم النمو الاقتصادي للمنطقة النقدية لغرب أفريقيا البلدان الأعضاء. لذلك، فإن هذه الورقة تبحث في أثر الإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي: ألف حالة بلدان المنطقة النقدية لغرب أفريقيا من 2004 إلى 2018. المتغيرات المستخدمة هي إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، معدل نمو المنتج، التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الجودة التنظيمية. تم الحصول على البيانات من العالم مؤشر التنمية المصرفية والمؤشر العالمي مؤشر الحوكمة (2020). تم تقدير المتغيرات باستخدام حمام السباحة الموزع تلقائيًا (ARDL) المجموعة (PMG) مع مصفوفة الارتباط، مقطع متقاطع واختبار التبعية واختبار جذور وحدة الفريق. نتيجة تكشف الدراسة أن الإنفاق على التعليم كان إيجابيا و أثر ذي دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في على المدى الطويل بينما تكوين رأس المال والجودة التنظيمية ليست ذات دلالة إحصائية، ولكن على المدى القصير كل المتغيرات غير مهمة من الناحية الإحصائية. لذلك، فإن أن المنطقة النقدية لغرب أفريقيا ينبغي على البلدان الأعضاء أن تزيد ميزانياتها تمشيا مع برنامج الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المنظمات العلمية والثقافية (اليونسكو) المؤشر المرجعي لحصة ٪26 من التعليم من إجمالي الميزانية للبلدان النامية.

3. دراسة قام بها (Alpek and anthor,2022:3-25) بعنوان " تأثير نفقات استهلاك الطلاب الدوليين على الاقتصاد المحلي في المجر للعام 2020" للطلاب الدوليين تأثير كبير على الاقتصاد الوطني في العديد من المجالات، والتي تتحقق أولاً وقبل كل شيء في القطاعات التي تتأثر بشكل مباشر بنفقاتها. علاوة على ذلك، فإن هذه الآثار الاقتصادية لها آثار غير مباشرة من خلال العلاقات بين القطاعات. ترتبط أنماطها، من بين أمور أخرى، بنظام شبكات الموردين، وخصائص المنتجات ومجموعات المنتجات ، والمساهمات المحققة في المجالات المطلوبة لإنتاج السلع والخدمات. وفقًا لذلك ، يتضاعف تأثير وحدة استهلاك واحدة لأنها "تمر" من خلال أنظمة العلاقات هذه ، وبالتالي ، قد تستفيد منها أيضًا العديد من قطاعات الاقتصاد الأخرى بخلاف المنتجين ومقدمي الخدمات المعنيين مباشرة. لقياس هذه الآثار غير المباشرة ، اعتمدت الدراسة على نتائج استطلاع رأي تم إجراؤه بين الطلاب في العام الدراسي 2019/2020 (6296 طالبًا) ، تحليل المدخلات والمخرجات (IOA) الذي نشره المكتب الإحصائي المركزي المجري (HCSO) ، والمضاعفات المحسوبة بناءً على ذلك بالإضافة إلى عناصر البيانات الأخرى لـ HCSO. وأظهرت النتائج أنه في عام 2020 ، نتيجة لاستهلاك الطلاب الدوليين ، تم توليد 213 مليار فورنت هنغاري من إجمالي الإنتاج وحوالي 124 مليار من إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني ككل. علاوة على ذلك ، أدى استهلاك الطلاب أيضًا إلى توليد ايرادات بلغت حوالي 25 مليار فورنت هنغاري. بالإضافة إلى الأبعاد المذكورة أعلاه ، فإن استهلاك الطلاب يولد فرص عمل وبالتالي الدخل. نتيجة لإنفاق المجموعات المعنية من الطلاب الدوليين ، تم إنشاء ما يقرب من 20000 وظيفة جديدة في الاقتصاد الوطني ككل ، وتجاوز الدخل الناتج 67 مليار فورنت هنغاري ، منها 53 مليارًا تم إنفاقها على الأجور والرواتب. نتائج الدراسة مفيدة لجميع أولئك الذين يتأثرون بوجود الطلاب الدوليين ، ومؤسسات التعليم العالي التي تستضيفهم ، والشركات التي تبني على مطالبهم ، وبمعنى واسع ، جميع سكان المدن المضيفة. يمكن أن تكون مفيدة أيضًا لصناع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

4. دراسة (Császár (and anthor, 2019:1-25 بعنوان " أثر عادات الإنفاق للطلاب الدوليين على اقتصاد المدن الجامعية - دراسة حالة: المجر " تناقش هذه الورقة كيف يتجسد وجود الطلاب الدوليين في الفوائد الاقتصادية للجامعة والمدينة الجامعية وبلد المضيف. تتحقق هذه الفوائد مباشرة في الرسوم الدراسية وتكاليف المعيشة. الأموال التي يتم إنفاقها على الإقامة وتكاليف المعيشة والترفيه والنقل لها تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي. إلى جانب الرسوم الدراسية ، تساهم بشكل غير مباشر في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل. إلى جانب الأدلة الموجودة في الأدبيات الدولية ذات الصلة ، ركز فريق البحث على توفير الخبرة المحلية. وجد البحث التجريبي ، الذي تم إجراؤه في ثلاث مدن جامعية كبرى في المجر ، أن الطلاب الدوليين ينفقون 47،478،301 يورو سنويًا ، ويحافظون على 13،200 وظيفة (طالب واحد "يمول" 1.2 وظيفة) ويساهم في 0.47٪ من المقاطعات الثلاث " إجمالي الناتج المحلي. وبالتالي ، فإن وجودهم هو عامل مهم في تعزيز الاقتصاد على المستوى الدولي.

5. كما قامت دراسة (راضي وصلال، 2019 : 19-1) بعنوان " الآثار الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل لانفاق الطلبة الدارسين في الخارج على بعض انشطة الاقتصاد الكلي في العراق" يهدف البحث الى استكشاف العلاقة بين انفاق الطلبة المحليين والدراسين في الخارج و أثره على بعض انشطة الاقتصاد الكلي على المستوى المحلي والدولة الدارس فيها الطالب العراقي ويغطي البحث بيانات عدد من الدول ولمدة (3) سنوات، وتأتي أهمية البحث من كون انفاق الطلبة الدارسين في الخارج يشكل عامل ضغط على الناتج المحلي الاجمالي للعراق ومن ثم على رفاهية المجتمع ككل كونه يؤدي الى خفض الناتج المحلي الاجمالي للعراق بدلا من زيادته المفترضة بسبب أن الأنشطة الاقتصادية في العراق معطلة أو تم تعطيلها واعتماد جل النشاط الاقتصادي على الإيرادات النفطية التي تحكمها متغيرات خارجية وليست متغيرات داخلية يمكن السيطرة عليها ومعالجتها داخليا، كما يحقق انفاق الطلبة العراقيين في الخارج ببعض المنافع الاقتصادية للاقتصادات الاجنبية. وتوصل البحث الى أن المساعدات المالية الخارجية غير كافية لتلبية احتياجات مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهو ما يتضح من خلال نسبة مساهمة الزمالات من اجمالي الطلبة الدارسين في الخارج والبالغة (0.6%) فقط. وتتحمل الأسر العراقية النسبة الأعلى من تكاليف الدراسة في الخارج، مما يشكل عبء مالي كبير وهذا ما يتضح من خلال نسبة مساهمة الدراسة على النفقة الخاصة في اجمالي الطلبة الدارسين في الخارج والبالغة (60%) وسيكون اثرا سلبيا على مستوى رفاهية الفرد والمجتمع على حدا سواء. وأن الكثير من العوائل ذات الدخل المحدود والأسر الفقيرة تفقد حقها في التعليم العالي بسبب عدم توفر فرصة الدراسة في الداخل وارتفاع تكاليف التعليم العالي في الخارج. ويكون الاستثمار في التعليم العالي مجدي اقتصاديا نظرا للطلب المتزايد على التعليم العالي ورغم تلك الجدوى إلا أن ضعف حجم الانفاق الحكومي على مؤسسات التعليم الجامعي بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص أدى الى تدني مستوى الجامعات في العراق والذي يظهر من خلال ترتيبها حسب المعايير العالمية المعتمدة في تصنيف الجامعات مما يعني ضعف مخرجات المؤسسات الجامعية على مستوى الطالب المتخرج أو مستوى البحوث العلمية، أدى ضعف الانفاق الحكومي على المؤسسات التعليمية في العراق الى ضعف استيعاب الطلبة في التعليم العالي لعدم توفر مؤسسات تستوعب اعداد الطلبة المتخرجين تتناسب وطلب سوق العمل (والغير متوفر اصلا بسبب ضيق الطاقة الاستيعابية للأنشطة الاقتصادية في العراق) والوعي المجتمعي بأهمية التعليم العالي فضلا عن الزيادات السكانية مما يعني ذلك مزيدا من تفاقم المشكلات المتعلقة بزيادة البطالة والتي تعد معوقا للنمو والتنمية الاقتصادية وأوصى البحث بإقامة دراسة جدوى اقتصادية لإقامة مدينة جامعية عراقية للدراسات العليا لكافة للاختصاصات النادرة بكوادر تدريسية اجنبية، تستوعب الزيادة في الطلب على هذه الاختصاصات من جهة، وخلق فرص عمل محلية لإدارة هذه الجامعة فضلا عن اسهامها في عمل مضاعف الاستثمار والانفاق محليا، و اقراض الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة في الجامعات من المصارف العراقية مقابل اصدار القوانين الخاصة التي تشجع الطالب المتفوق بتخفيض القرض له وعن كل سنة دراسية بحيث يحفز الطالب على التفوق المستمر.

6. دراسة (, Liwinski 1-11 :2017) بعنوان "أثر الدراسة في الخارج على النشاط الاقتصادي للخريجين " الخلفية البحثية: أكثر من 200000 من الطلاب الأوروبيين يدرسون في الخارج في إطار برنامج التنقل Erasmus في سياق تعليمهم العالي. يبدو أن أرباب العمل قد يتعاملون مع مشاركة الطلاب في برامج التبادل الدولي كأداة للإشارة ، نظرًا لأن مهارات الطلاب الدوليين - المعرفية وغير المعرفية - أعلى بكثير من المتوسط وفقًا لهم. من ناحية أخرى ، يؤكد الطلاب المشاركون في برامج التبادل على التأثير الإيجابي للدراسة في الخارج على تطورهم الشخصي ، أي على مهاراتهم العامة. وبالتالي، من الناحية النظرية، قد نتوقع وجود علاقة إيجابية بين الدراسة في الخارج والنشاط الاقتصادي بعد التخرج، والذي يتبع كل من نظرية الإشارة ونظرية رأس المال البشري. في المتوسط ، أفاد ٪54 من الطلاب الأوروبيين أن المشاركة في برنامج تبادل إيراسموس ساعدتهم في الحصول على الوظيفة الأولى، ولكن المثير للاهتمام أن أولئك من دول أوروبا الوسطى والشرقية، بما في ذلك الطلاب البولنديون، يذكرون ذلك كثيرًا. الغرض من المقال: الهدف من هذه الورقة هو تحديد ما إذا كان للدراسة في الخارج تأثير على معدل توظيف خريجي التعليم العالي في بولندا خلال السنوات القليلة الأولى بعد التخرج. المنهجية / الأساليب: استخدمنا طريقة مطابقة درجة الميل (PSM) وبيانات من مسح تتبع تمثيلي على مستوى الدولة للبولنديين الذين تخرجوا من المدارس الثانوية أو مؤسسات التعليم العالي خلال الفترة 2005-1998. النتائج: تظهر نتائج التحليل أن الطلاب البولنديين الذين أكملوا فصلًا دراسيًا واحدًا على الأقل من دراستهم في الخارج لا يستفيدون من حيث معدل التوظيف العالي بعد التخرج.

7. دراسة (PIETRO,2022: 1097-1129) بعنوان " الدراسة في الخارج والمكاسب: تحليل تلوي" يستدعي العدد المتزايد من طلاب الجامعات المشاركين في برامج التنقل الدولية في جميع أنحاء العالم فهمًا أفضل لآثار الدراسة في الخارج. على الرغم من الادعاء المتكرر بأن هذه البرامج تعزز آفاق سوق العمل للمشاركين، لا يوجد إجماع واضح في الأدبيات حول تأثيرها على الأرباح. تحاول هذه المقالة إلقاء الضوء على هذه القضية من خلال تطبيق تقنيات التحليل التلوي على 166 تقديرًا لعائدات الدراسة في الخارج من 17 دراسة. تشير المقاييس الموجزة المستخدمة في التحليل التلوي إلى أن المشاركة في برامج الدراسة بالخارج أثناء الدراسات الجامعية لها تأثير إيجابي طفيف على أرباح ما بعد التخرج. ومع ذلك، نظرًا لارتفاع عدم التجانس وتحيز النشر ، يجب تفسير هذا الاستنتاج بحذر شديد. يُظهر تحليل الانحدار التلوي متعدد المتغيرات أن إغفال المتغيرات ذات الصلة من معادلة الأجور ، وطرق الاقتصاد القياسي المستخدمة ، ومدة الدراسة بالخارج تساهم في تفسير التباين في النتائج التجريبية.

8. دراسة (عليوة ، 2015 : 197-218) وعنوانها " العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية " يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد القومي، وذلل بعد أن أثبتت التجارب التي ركزت على الاستثمار المادي وحده فشل هذا الأسلوب في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، خاصة في حال نقص الموارد الطبيعية وعدم كفاية رؤوس الأموال. ومن ثم، بدأت الاتجاهات الجديدة في علم الاقتصاد تتناول دور التعليم في تكوين الدخل، ودور الاستثمار في التعليم لتكوين رأس المال البشري، والعلاقة بين الإنفاق على التعليم و إنتاجيته، حيث توسع بعض الاقتصاديين في ضرورة التخطيط للتعليم وربطه بتأهيل القوى العاملة اللازمة للاقتصاد القومي. وتستهدف تلك الدراسة توضيح نوع ومدى العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في مصر، خلال الفترة من 1991-1990 إلى 2014-2013، حيث تعتبر بداية الفترة العام الذي بدأ الاستعداد فيه لتطبيق سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي الذي هدف إلى علاج الكثير من الاختلالات في الاقتصاد الكلي بجانب إصلاح أوجه القصور الاقتصادي الذي نشأ نتيجة اتباع سياسات اقتصادية مكلفة.وتستند فرضية الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها أنه توجد علاقة سببية بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في مصر من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على اعتبار أن المتغيرات الاقتصادية التي تتمثل في: الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات العامة للدولة، وعدد المدرجين في التعليم،

ونسبة حجم العمالة إلى عدد السكان داخل الجمهورية، تعتبر من أهم المحددات التي تؤثر في حجم الإنفاق على التعليم. واعتمدت منهجية الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي المستند على القياس الكمي وذلل لقياس العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في مصر من خلال مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وفي وجود المتغيرات الاقتصادية السابق الإشارة إليها، وذلك باستخدام "نموذج الانحدار الخطي"، واختبار "سببية جر انجر".وتشتمل خطة الدراسة على مبحثين، يتضمن المبحث الأول الإطار النظري للدراسة والذي يحوي: الإنفاق على التعليم والنمو في الفكر الاقتصادي، ونظرة عامة على الدراسات التطبيقية التي تناولت موضوع الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، وأهم محددات الإنفاق على التعليم. ويتضمن المبحث الثاني الإطار التطبيقي للدراسة والذي يحوي: التلازم في التطور الزمني لحجم الإنفاق على التعليم والمؤشرات الاقتصادية السابق الإشارة إليها، ثم التحليل الإحصائي لهذه المؤشرات الاقتصادية لتوضيح العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في مصر، ثم خاتمة الدراسة وما تحويه من نتائج وتوصيات .

ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة انها يجري تطبيقها على اقتصاد ريعي وجهاز انتاجي غير مرن وفي اقتصاد يخلو من أي استراتيجية لتعشيق التعليم مع برامجها التنموية هذه اذا كانت هنالك برامج اقتصادية .فهي تختلف من حيث المكان والزمان.

المحور الثاني : الإطار النظري لأنفاق الطلبة والناتج المحلي الإجمالي

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد القومي، وذلك بعد أن أثبتت التجارب التي ركزت على الاستثمار المادي وحده، فشل هذا الأسلوب في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، خاصة في حال نقص الموارد الطبيعية وعدم كفاية رؤوس الأموال. ومن ثم، بدأت الاتجاهات الجديدة في علم الاقتصاد تتناول دور التعليم في تكوين الدخل، ودور الاستثمار في التعليم لتكوين رأس المال البشري، والعلاقة بين الإنفاق على التعليم و إنتاجيته، حيث توسع بعض الاقتصاديين في ضرورة التخطيط للتعليم وربطه بتأهيل القوى العاملة اللازمة للاقتصاد القومي. ويُقصد بالنمو الاقتصاديّ وجود زيادة في كمية ونوعيّة السلع والخدمات الاقتصاديّة التي ينتجها المجتمع ويستهلكها مقارنةً بين فترتين زمنيتين مختلفتين، و يُقاس اقتصاديًا باستخدام الناتج القومي الإجمالي (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ويعد مقياس الناتج المحليّ الإجماليّ (GDP) للاقتصاد هو المقياس الإجماليّ للإنتاج وبتعبير أدق فهو القيمة النقديّة لجميع السلع والخدمات النهائيّة المنتجة داخل الدولة في فترة زمنيّة محددة.

العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي

التصور العام أن له اثارا موجبة ، بينما عند الخوض في الدراسات المتخصصة التي حاولت الإجابة على هذا السؤال فسوف نجد تفاوتا كبيرا بين البلدان قدراً هائلاً فمنها من رفع التعليم للاقتصادات الى مستويات اعلى ، والقسم الاخر فان الانفاق على التعليم ليس له أثراً، بل ظهر في دول أخرى أثرا سالباً.! وهكذا، أشارت العديد من الأبحاث التي أجريت في أنحاء العالم إلى أن للتعليم أثراً إيجابياً كبيراً يفوق رأس المال. ويمكن القول ان هنالك سببين للاعتقاد بأهمية التعليم؛ الأول أن هناك طلبا جماهيريا كبيرا على التعليم ولاسيما التعليم العام في الدول كافة، والثاني للعلاقة القوية بين التعليم والدخل على مستوى الفرد والدولة.ولابد من توفر القيادة والرؤية للتعليم وربط برامج التعليم بالاقتصاد او مفردات الحياة الأخرى ، والقدرة على التعلم الذاتي أي ان الفرد يعلم نفسه بنفسه . وان الأثر المباشر للتعليم في النمو الاقتصادي يتحقق من خلال تحسين المهارات والقدرات الإنتاجية للقوى العاملة، إذ لا يوجد خلاف بين الاقتصاديين عن وجود دور مباشر للتعليم في النمو الاقتصادي. وقد أثبتت التجارب أن للتعليم مساهمة مباشرة في زيادة الدخل القومي في أي دولة، وذلك من خلال رفع كفاءة و انتاجية الأيدي العاملة، وأن تلك المساهمة إيجابية، مما يعني أن النمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول مرتبط بقدرتها على إعداد وتنمية المورد البشري. ويمكن الاستشهاد بما توصل له البرفسور روبرت سولو بأن التعليم والمعرفة والتقدم التقني والأبحاث العلمية تمثل عوامل مهمة لزيادة

الإنتاج. وتوصل البرفسور أود أوكرست في الاقتصاد النرويجي إلى أن زيادة رأس المال بمقدار 1 بالمائة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمعدل 2 بالمائة، وزيادة كمية العمل بمقدار 1 بالمائة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بمقدار 0.7 بالمائة، أما تطوير مستوى العاملين فيؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1.8 بالمائة سنوياً. للمزيد انظر الرابط .https://www.marefa.org/w/index.phtlei

و أبرزت دراسة أجراها البرفسور دينيسون على الاقتصاد الأمريكي لفترة خمسين عاماً (1910-1960) توصل من خلالها الى أن زيادة الاستثمار في التعليم يساهم بنحو 23 بالمائة من النمو في الناتج القومي الإجمالي. ويرى دينيسون أن زيادة نمو الاقتصاد الأمريكي يتوقف بدرجة كبيرة على التعليم، فقد بين في بحث آخر له أن 21 بالمائة من النمو الاقتصادي الذي حققه الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة 1921-1957 يعود إلى التعليم. اما في الدول العربية فالأمر يبدو مختلفاً، فقد بينت دراسة قام بها البرفسور غنيمة إلى التشكيك في وجود دور إيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي على المستوى القومي كماً وكيفاً؛ فعلى الرغم من ارتفاع المستوى التعليمي في الوطن العربي إلا أن الدخل القومي ينخفض! بل إن هناك دراسات عربية بينت وجود علاقة سالبة بين المدرجين في التعليم الابتدائي وبين الإنتاج القومي العام في الدول النامية ، كما أن للتعليم أمرا واضحا في تحسين أجر العامل، يصل إلى 25 بالمائة عند زيادة المؤهل التعليمي بمرحلة واحدة بينما زيادة سنوات الخبرة عام واحد قد يزيد الأجر بحوالي 8.5 بالمائة.

الانفاق على التعليم من قبل بعض دول العالم

بلغ المتوسط العام للأنفاق على التعليم على المستوى العالم كان بنسبة 4.4% من GDP و13.8% من مجموع الانفاق الحكومي في عام 2018 مقارنة مع العتبات 4% 15% المتفق عليها لعام 2030 ، وعلى العموم فان عدد البلدان التي تستوفي باي من المعايير المتفق عليه فقد بلغ عدد البلدان 47 دولة مستوفية لتلك المعايير من مجموع 141 دولة

وعملت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي على تغيير التعريف والمنهج المتبع في حساب مقدار المساعدات. ومن المحتمل أن يكون للدعم الرسمي التام الجديد للتنمية المستدامة آثار متعددة على التعليم. ومن شأن القوانين الجديدة للآليات المتعددة الأطراف، من قبيل الشراكة العالمية من أجل التعليم، أن تخفض نسبة المساعدات للتعليم التي لم تكن مخصّصة سابقاً للبلدان. وستتوفر معلومات على مستوى القطاع للمساعدات الإنسانية. كما ستُحدد المساهمات في السلع العامة العالمية والخدمات الاستشارية في مجال السياسات وجهود البحث. وحده الجزء المخصص للمنح من القروض الميّسرة سيعتبر كمساعدة.

وكلما ازدادت البلدان فقرا ازدادت نسبة إنفاق الأسر في مجال التعليم. وتشير البيانات المستخلصة من عدد قليل من البلدان إلى أن متوسط الإنفاق بلغ 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وقد بلغ 1.9 % في جنوب الصحراء الافريقية . ويسهم إنفاق القطاع الخاص التعويض عن الإنفاق الحكومي غير الكافي: ففي 6 من البلدان ال 9 التي بلغ فيها إنفاق القطاع الخاص على التعليم 2.5 % على اقل تقدير من GDP، وقد أنفقت الحكومات بأقل من 4%. وقد يظهر القطاع الخاص تحيزاً مبنياً على الجنس في الإنفاق على الذكور والاناث، بالرغم من أن مدى هذا التحيّز يختلف باختلاف السياقات المتبعة.(التقرير العالمي لرصد التعليم ، 2018)

مضاعفة الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي

ويعني بالأثار الناجمة عن الزيادة الأولية في احدى المتغيرات الاقتصادية والتي ينجم عنها في نهاية المدة الى زيادة اكبر لنفس المتغير ويطلق عليها باثر المضاعف ، والمضاعف في الاقتصاد هو مقباس كمي ورياضيا يمثل(k=1/(1-mpc+mpm وان المضاعف ينخفض كلما زادت قيمة الاستيرادات وبما ان الانفاق على التعليم في الخارج تعد سلعة ام خدمة حسب الغرض الذي ينظر اليه فهي سلعة لانه يتم توفيرها وبيعها من قبل الجامعات ويتم تحديد قيمتها من الأقساط الدراسية وتكاليف معيشة الطالب ويمكن اعتباره خدمة لانه يقدم المعرفة للطلبة والمتعلمين وكذلك المهارات وبالتالي يمكن تؤدي الى زيادة الإنتاجية اذا تم اعادة هؤلاء الطلبة الى بلدانهم للعمل في أنشطة إنتاجية ، وعليه سيؤدي هذا الانفاق

الى انخفاض قيمة المضاعف ، وفي العراق عندما يحدث انفاق على التعليم في الخارج وللطلبة الدراسين خارج العراق سيؤدي ذلك الى خفض قيمة المضاعف مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في داخل الاقتصاد ، مما يعني استنزاف للاحتياطيات النقدية الأجنبية و انتقالها للخارج ، وحتى عند عودة الطلبة بعد اكمالهم للدراسة في الخارج وبسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي لايعد هذا الانفاق ذات جدوى اقتصادية وبالتالي لا يساهم بزيادة النمو الاقتصادي للمقيمين (DIULIO.1974;40-43)

الانفاق الخاص على التعليم في الخارج بمثابة ضريبة تفرض على الدخل الشخصي

ان اقتطاع جزء كبير من دخل الاسرة على الانفاق على تعليم أبنائهم الدارسين في الخارج يمثل خفض لمستوى دخل الاسرة وبالتالي تأثير ذلك على مستوى استهلاكها وبالتالي على طلبها على السلع والخدمات ومن ثم خفض مستوى معيشتها ، صحيح ان مستوى المعيشة لا يتاثر لعامة المجتمع لأنه ببساطة ليس كل أبناء اسر المجتمع يدرسون في الخارج ولكن بالنتيجة يحصل عدم مساواة بين افراد المجتمع من جراء هذا الانفاق في داخل البلد المرسل للطلبة ، وفي نفس الوقت يتحول هذا الدخل المقتطع الى الخارج ، اذا يساهم بخلق قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة للطلبة الدراسين .

المحور الثالث : التأثير الاقتصادي للطلاب الدوليين على البلدان المضيفة

شواهد على التأثير الاقتصادي على بعض البلدان المضيفة

1. في الاجل القصير

يستكشف تقرير بحثي جديد التأثير المالي وتدفقات التنقل الحالية والمتوقعة للطلاب الدوليين كما أنه يصور إطارًا لاتجاهات تنقل الطلاب الدولية بدءًا من عام 2001 وتمتد إلى العقد المقبل، ويحدد التحديات التي تواجه النمو المستقبلي للتنقل يحسب التقرير أن المساهمات المالية المباشرة وغير المباشرة للاقتصاد العالمي التي قدمها الطلاب الدوليون - بالإضافة إلى التأثير المضاعف لإنفاق الطلاب الدوليين - بلغت 300 مليار دولار أمريكي اعتبارًا من عام 2016 ، فقد ساهم الطلاب الدوليون بمبلغ 300 مليار دولار أمريكي في الاقتصاد العالمي في عام 2016، حسب تقديرات تقرير بحثي جديد لـ Studyportals. التقرير، الذي كتبه الدكتور راهول شوداها، بعنوان ما وراء 300 مليار دولار: التأثير العالمي للطلاب الدوليين. يعكس تقدير 300 مليار دولار أمريكي التأثير الاقتصادي المباشر وغير المباشر لـ 5.1 مليون طالب ما بعد الثانوية الذين كانوا يدرسون في الخارج في عام 2016، بالإضافة إلى تأثيرهم «المستحث»، مما يعني التأثير المتتالي لإنفاق الطلاب الدوليين على الوظائف والضرائب الإيرادات ودخل الأسرة. لا تؤخذ في الاعتبار الفوائد الأخرى «غير الملموسة» التي يقدمها هؤلاء الطلاب مثل «الأبعاد الأكاديمية والبحثية والتجريبية والثقافية التي تساهم في مجتمع عالمي شامل ومبتكر ومترابط».

يحذر التقرير من أن نمو تنقل الطلاب الدوليين قد يتقلص بسبب عاملين: ان الطلاب الذين يواجهون صعوبة في العثور على عمل بعد التخرج بسبب السياسات المناهضة للهجرة في بعض البلدان و «تعقيدات سوق العمل» ؛ ان الطلاب الذين يواجهون تكاليف التعليم العالي، حيث تشعر المؤسسات بالضغط لتوليد الإيرادات من خلال إضافة المزيد من أعداد الطلاب الدوليين وزيادة الرسوم الدراسية. بلايين الدولارات للاقتصادات الكبرى معًا، سجلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا وألمانيا وفرنسا وهولندا نصف ما بعد السيكو الدولي في العالم معًا، سجلت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا وألمانيا وفرنسا وهولندا نصف طلاب ما بعد الثانوية الدوليين في العالم في عام 2016. في ذلك العام، بالنظر إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة والمحفزة.

2. الاثار على الامد الطويل

اما مساهمة الطلاب الدوليين على الامد الطويل كما في الاتي :

57.3 مليار دولار للولايات المتحدة ؛

25.5 مليار دولار أمريكي للمملكة المتحدة ؛

19.8 مليار دولار لأستراليا ؛

14.5 مليار دولار لفرنسا، وفرنسا لا تفرض رسومًا دراسية منخفضة على الطلاب الدوليين ؛

14.4 مليار دولار لألمانيا، ولا يدفع الطلاب الدوليون الرسوم الدراسية في ألمانيا ؛

11.1 مليار دولار لكندا ؛

5.3 مليار دولار لهولندا، وهي دولة تفرض رسومًا دراسية متباينة على الطلاب الدوليين من الاتحاد الأوروبي ومن خارج الاتحاد الأوروبي.

في عام 2030، تقدر Studyportals أنه سيكون هناك ٪51 من الطلاب الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي خارج بلدانهم أكثر مما كان عليه في عام 2015 (لذلك هناك 2.3 مليون طالب إضافي لإجمالي 6.9 مليون طالب في الخارج في عام 2030). ستكون المنافسة على هؤلاء الطلاب شديدة، وستكون العوامل التي تؤثر على المكان الذي يختار الطلاب الدراسة فيه مختلفة كما كانت حتى الآن، كما يوضح الدكتور شوداها في تقريره.

ثلاث موجات من تنقل الطلاب الدوليين ، وضع الدكتور شوداها تصورًا لتطور من ثلاث مراحل على مدى السنوات 20 الماضية من تنقل الطلاب الدوليين:

في الموجة الأولى، 2008-2001، بدأ الطلاب في التفكير في وجهات بديلة للولايات المتحدة، وحصلت أستراليا وكندا والمملكة المتحدة على حصة في السوق. أدت عملية بولونيا إلى ارتفاع حاد في التنقل داخل المنطقة في أوروبا، وأصبحت اليابان مركزًا إقليميًا في آسيا. شهدت هذه الموجة بداية التدفق الهائل للطلاب الصينيين والهنود الذي استمر حتى يومنا هذا ؛ وفي الفترة 2008-2001، كانت برامج الماجستير والدكتوراه المستفيدين الرئيسيين من الطلبة الصينيين والهنود. في الموجة الثانية، 2016-2008، كثفت الكليات الأمريكية أنشطة التوظيف الخاصة بها وبدأ الجدل حول ما إذا كان ينبغي السماح لهم باستخدام وكلاء قائمين على العمولة. اكتسبت الفروع الجامعية الدولية قوة جذب وارتفعت المؤسسات الآسيوية في التصنيف العالمي للجامعات ؛ يمكن أن تدعي الصين وهونغ كونغ وماليزيا واليابان وسنغافورة أنها مراكز تعليمية إقليمية بحلول عام 2016. ولا يزال التنقل داخل المنطقة محركا رئيسيا للالتحاق بالمدارس في أوروبا. أرسلت الصين أعدادًا كبيرة من الطلاب الجامعيين وكذلك طلاب الدراسات العليا إلى بلدان أخرى للدراسة. شددت المملكة المتحدة، ثاني أكبر وجهة في العالم للطلاب الدوليين، حقوق العمل بعد الدراسة نتيجة للرد العام ضد الهجرة، وبدأت تشهد انخفاضًا في التسجيل الدولي. يتم تعريف مفهوم الدكتور شوداها للموجة الثالثة - «2016 فصاعدًا» - من خلال بيئة جغرافية سياسية غير مستقرة بشكل متزايد، مع السياسات المناهضة للمهاجرين والشعبوية في العديد من البلدان التي تغير الطريقة التي يختارها الطلاب الدوليون الوجهات. تساهم مثل هذه السياسات في انخفاض حصة السوق للولايات المتحدة والمملكة المتحدة ؛ في المقابل، تساعدهما مواقف أستراليا وكندا الأكثر ترحيباً على زيادة حصتهما في السوق. شهد البلدان الأخيران نموًا سريعًا في الالتحاق - وخاصة عندما يتعلق الأمر بالطلاب الصينيين والهنود - بحيث يتعين على المؤسسات في هذه البلدان الآن التعامل مع كيفية إدارة النمو وتنويع بلدان مصدرها للطلاب. . في آسيا، تتعامل المؤسسات في المحاور الإقليمية مع قضايا كيفية دمج الطلاب الدوليين. وبدأت الاتجاهات الديموغرافية والاقتصادية في الصين في تثبيت اتجاه النمو من هذا البلد. تتجه المؤسسات المتنافسة على الطلاب الدوليين الآن إلى أسواق مصادر جديدة بها أعداد كبيرة من الشباب وقدرة غير كافية على التعليم العالي مثل نيجيريا وفيتنام. يقول الدكتور شوداها إن الحفاظ على «زخم النمو» في الموجة الثالثة «يتطلب مواءمة السياسات الوطنية والاستراتيجيات المؤسسية». ويخلص إلى أن: يعد كسر حواجز التأشيرات والتكاليف أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على زخم الطلاب المتنقلين عالميًا. وسيتطلب ذلك بذل جهود متضافرة لمواءمة السياسات الوطنية مع الاستراتيجيات المؤسسية لجذب الطلاب الدوليين والاحتفاظ بهم. يجب أن تصبح سياسات الهجرة والتأشيرات أكثر استباقية وترحيبًا بالطلاب الدوليين. وبالمثل، يجب على مؤسسات التعليم العالي إعادة الاستثمار في الاستراتيجيات التي تنمي الهيئة الطلابية الدولية مع الموازنة بين أهداف التنوع والجودة والوصول والنجاح. " ويضيف في تعليق آخر لـ ICEF Monitor: "جوهر القضية هو أن السياسات الوطنية والاستراتيجيات المؤسسية يجب أن تبني على نجاح وأولوية بعضها البعض بدلاً من

الخلاف. في المناخ الحالي، هناك المزيد من الأمثلة التي لا تتو افق فيها السياسات الوطنية مع الاستر اتيجيات المؤسسية. في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تحرص المؤسسات على جذب الطلاب الدوليين. ومع ذلك، تضع الحكومة جميع حواجز التأشيرات لجعل الأمور صعبة على الطلاب والمؤسسات. وبالمثل، تعتزم الحكومة الهولندية طلب دروس هولندية للطلاب الدوليين، وتقوم الحكومة الفرنسية الآن بزيادة الرسوم للطلاب من خارج الاتحاد الأوروبي. أحد الاستثناءات القليلة هو كندا، حيث يتماشى الإعلان الأخير لتنويع هيئتها الطلابية الدولية مع الاستر اتيجية المؤسسية ويوفر قاعدة تمويل لمزيد من التطوير. "

أهداف التوظيف حاسمة في الموجة الثالثة

في هذا التحليل لما سيكون مطلوبًا في «الموجة الثالثة» حتى يظل التنقل الدولي اتجاهًا آخذًا في الارتفاع، نضيف أن مدى قدرة المؤسسات على تخريج الطلاب الذين يواصلون تأمين العمالة المرغوبة سيكون أيضًا الدرجة التي هم فيها أكثر تنافسية من المؤسسات الأخرى. يمكن للتدريب الداخلي وغيره من أشكال التعاون بين المؤسسات والصناعة، والشراكات المبتكرة بين البرامج الأكاديمية والبرامج الأكثر توجهاً نحو المهنة، والمساعدة في البحث عن عمل، ومجتمعات الخريجين النشطة أن تقطع شوطًا طويلاً نحو تلبية هذا المجال الحاسم الذي يهم الطلاب. تضيف الدكتورة شوداها: «يعد التعليم في الخارج أحد أهم الاستثمارات للطلاب الدوليين وعائلاتهم». "من المنطقي فقط توقع أنهم يرغبون في التأكد من حصولهم على العائد الأمثل على استثماراتهم. مع ارتفاع تكلفة التعليم في الخارج (الرسوم الدراسية والمعيشة) بينما تتراجع فرص العمل والهجرة، ستبدأ العديد من العائلات في التفكير في وجهات بديلة. يعد التركيز المتز ايد على «القيمة مقابل المال» نعمة للوجهات الناشئة التي من المرجح أن تقدم رسومًا دراسية وتكاليف معيشة أقل مقارنة بالوجهات التقليدية. إحدى الطرق التي ستتضح بها هي زيادة الطلبات وتسجيل الطلاب الدوليين في وجهات غير تقليدية. من الآثار الأخرى للوجهات التقليدية زيادة التوقعات بشأن شفافية المعلومات حول النتائج المهنية للخريجين وخدمات المشورة والتدريب لمساعدة الطلاب الدوليين على النجاح. "

57.5 مليار دولار للولايات المتحدة ؛

25.5 مليار دولار أمريكي للمملكة المتحدة ؛

19.8 مليار دولار لأستراليا ؛

14.5 مليار دولار لفرنسا، وفرنسا لا تفرض رسومًا دراسية منخفضة على الطلاب الدوليين ؛

14.4 مليار دولار لألمانيا، ولا يدفع الطلاب الدوليون الرسوم الدراسية في ألمانيا ؛

11.1 مليار دولار لكندا ؛

جدول (1) يوضح الاثر المالي للطلاب الدوليين لعام 2016

الدولة	الإيرادات (مليار)	عدد الطلبة
استراليا	$ 19.8	5.1
فرنسا	14.5يورو	
المانيا	$14.5	
كندا	$11.1	
المملكة المتحدة	$ 25.5	
الولايات المتحدة	$57..5	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا التقرير اعلاه

المحور الرابع

الاثار المباشرة وغير المباشرة لأنفاق الطلبة الدراسين في الخارج في الاقتصاد العراقي

جدول (2) يوضح عدد الطلبة العر اقيين الدراسين في الخارج غير المسجلين
في الملحقيات لسنوات (2019و2020 و2021و2022)

ت	طالب	التكاليف $/ لكل طالب	التكاليف الكلية $
لبنان	13000	22000	286000000
إيران 2021	20000	12000	240000000
تركيا	15000	15000	225000000
الأردن	7000	23000	161000000
مصر	8000	12000	96000000
السودان	3000	17000	51000000
ايران سنة 2022	60000	12500	750000000
روسيا 2019	4000	30000	120000000
المجموع			1093000000

شكل (1) يوضح التكاليف التي يدفعها الطلاب العر اقيين
على النفقة الخاصة في الخارج لسنوات 2019و2020 و2021و2022

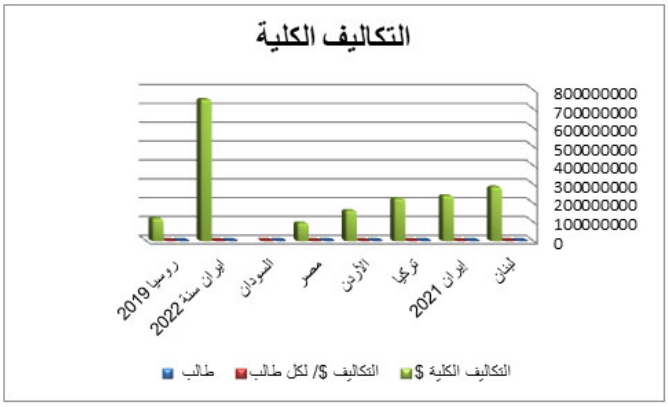

جدول (3) اعداد الطلبة العر اقيين الدارسين في الوطن العربي
والذين لديهم ملفات دراسية في وزارة التعليم العالي لغام 2021-2022-2023

الدولة	عدد الطلاب	التكاليف مجمل (دراسة ومعيشة)	مجموع التكاليف بالدولار
جمهورية مصر العربية	8000	20000	160000000
لبنان	13000	24000	312000000
الاردن	7000	30000	210000000
تونس	2500	25000	6250000
سوريا	1321	20000	264200000
السودان	3000	24000	72000000
المغرب	1500	30000	45000000
دولة الامارات المتحدة	200	40000	8000000
ايران	30000	12500	375000000
عدد الطلبة في تركيا	15000	17500	262500000
عدد الطلبة الدارسين لعام 2023	70000	150000	10500000000

المصدر: وزارة التعليم العالي، دائرة البعثات والعلاقات الثقافية، قسم شؤون الدارسين، شعبة الوطن العربي 2/11/2022

شكل (2) تكاليف الطلبة لبعض البلدان العربية لعام 2022

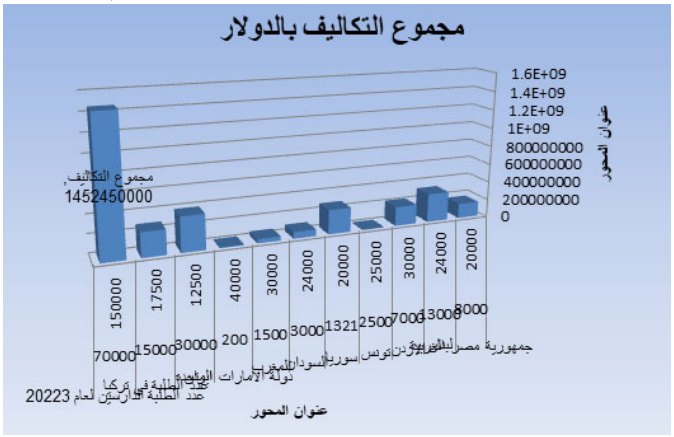

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (4)

اثار انفاق الطلبة الدارسين في الخارج على بعض أنشطة الاقتصاد للمقيمين وغير المقيمين

1. على الدخل الشخصي (مستوى المعيشة للأفراد)

ان انفاق على الطلبة الدراسين في الخارج يتم من القطاع العائلي وخاصة للطلبة على النفقة الخاصة ، حيث يتم

اقتطاع جزء من الدخل الفردي وبما ان الاقتطاع من الدخل يعني ذلك انخفاض الانفاق النقدي للفرد وبانخفاض الطلب بمقدار الانفاق على التعليم سيؤدي الى تقليص الطلب الكلي للاقتصاد هذا في الاجل القصير، اما في الاجل الطويل سيتكرر نفس السيناريو، لماذا ؟ والسبب عند اكمال الطالب الدراسة في الخارج سيعود الى بلده ولن يجد له فرصة عمل ليساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية والأسباب معروفة للجميع ، حيث التشوهات الهيكلية الصفة المميزة للاقتصاد العراقي الذي يمتاز بعدم مرونته لذلك سيعود الطالب المتخرج ويبقى حاله كحال العاطل عن العمل وسيؤدي ذلك الى تأكل الدخل الفردي ومن ثم انخفاض الدخل المحلي الإجمالي وبالتالي سيتقلص النشاط الاقتصادي بدل نموه ، وبالتالي سوف لا تتحقق منافع اقتصادية وستكون هذه المنافع اقل من التكاليف المترتبة على الافراد ومن ثم للمجتمع والاقتصاد ككل وسينخفض المستوى المعيشي للفرد والمجتمع .

2. تأثير إنفاق الطلبة الدراسين على التضخم

قد يتم التأثير باتجاهين ، الاتجاه الأول في الدولة المضيفة لطلبة النفقة الخاصة حيث تغير سعر الصرف وارتفاعه يؤدي الى انخفاض العملة المحلية في الدولة المضيفة للطالب بسبب ارتفاع أسعار ايجار العقارات والسلع الغذائية وأسعار النقل ولغرض تعويض الطالب عن الخسارة الناجمة عن تغير سعر الصرف يضطر اهل الطالب تعويضه بنقص العملة الأجنبية بسبب تغير سعر الصرف ارتفاعا ، والاتجاه الثاني يتحمل القطاع الخاص او العائلي لطالب النفقة الخاصة أيضا لما حدث في الدولة المضيفة وكذلك لما قد يحدث من تغيرات سعر الصرف في الدولة لطلبة النفقة الخاصة ، وهذا كله له تأثيرات على مستوى المعيشة انخفاضا وقد تكون له اثارا سلبية على معدلات التضخم ، تتأثر تكلفة التعليم في الدول أو لهذا الأمر في أي بلد في الخارج بشكل مباشر بأسعار صرف العملات. كانت هناك العديد من الحالات في الماضي حيث أدت انخفاض العملة المحلية إلى تضخم تكلفة التعليم في الخارج. ومع ذلك، أصبحت هذه المرة حول انخفاض العملة المحلية مقابل الدولار مصدر قلق كبير للطلاب الراغبين في الذهاب إلى الدول في الخارج للحصول على التعليم العالي. في كل عام، يذهب آلاف الطلاب من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بحثًا عن تعليم جيد، وبيئة متعددة الثقافات، وفرص عمل وفيرة وغير ذلك الكثير. ويأخذ الطلاب قروضًا ضخمة لتغطية الرسوم الدراسية وتكاليف المعيشة. وفقًا للمعايير الدول النامية ، فإن تكلفة المعيشة والتعليم مرتفعة جدًا في الدول المتقدمة ، وحتى التغيير الطفيف في تقييم العملة المحلية بالدولار يمكن أن يؤثر سلبًا على الموارد المالية للطلاب الذين يخططون للحصول على قروض تعليمية من الخارج. وفي خضم كل ذلك ، تنخفض العملة المحلية إلى مستوى منخفض جديد مقابل الدولار، وهي تجعل قرض التعليم في الخارج أغلى بالنسبة للطلاب. للعملات المحلية المنهارة مقابل الدولار.

3. على البطالة وعلى مستوى التوظيف وخلق فرص للعمل

في الدولة المضيفة لطلبة النفقة الخاصة(الأقساط الدراسية واجور المعيشة) يخلق قيمة مضافة تساهم في امتصاص البطالة داخل الحرم الجامعي وخارج الحرم الجامعي وان خلق القيمة المضافة تسهم في زيادة مستوى التوظيف(خلق فرص عمل) وان زيادة مستوى التوظيف يؤدي الى زيادة الانفاق النقدي الذي يسهم في زيادة مكون من مكونات الطلب الخاص والذي يؤدي بدوره الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي والذي له اثارا إيجابية على الاقتصاد ككل وان زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد ومن ثم له انعكاس على زيادة المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ، اما في الدولة المرسلة لطلبة النفقة الخاص يساهم باقتطاع جزء من دخل الافراد وبدوره يقلل من مستوى انفاقهم على متطلبات الحياة(انخفاض الاستهلاك الخاص والذي هو مكون من مكونات الطلب الكلي) فضلا عن انه اقتطاع من الناتج المحلي الإجمالي للدولة مما قد ينعكس على زيادة مستوى البطالة وزيادة مستوى البطالة بنسبة 1% قد يؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لدولة المرسلة لطالب النفقة الخاصة كاستنتاج نهائي ان طلبة النفقة الخاصة يساهمون باتجاهين انخفاض الطلب بسبب انخفاض مستوى البطالة بسبب دراستهم في الدول المضيفة ولكن من جانب اخر انخفاض مستوى المعيشة يسهم أيضا في زيادة الطلب

ولكن يبقى الأثر الإيجابي حسب قوة تأثير أي منهما .

4. على النمو الاقتصادي

من العوامل المحفزة للنمو الاقتصادي مضاعف الانفاق (وهو مضاعفات الانفاق المختلفة والمتعددة)، والمعروف ان مضاعف انفاق الطلبة الدراسين في الخارج يساهم في تحفيز النمو الخارجي وليس النمو الداخلي لأسباب عديدة منها ، انفاق الطلبة يكون في اقتصاد غير المقيمين ،اذ يساهم في إضافة قيمة مضافة للناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول بينما في اقتصاد المقيمين يجري اقتطاع القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاد المقيمين ومما لذلك انعكاس على امتصاص البطالة بسبب التشغيل في اقتصاد الدول المضيفة (تشغيل الجملة والمفرد للسلع ووسائل النقل) لذلك سيؤدي زيادة الطلب وهذه الزيادة نؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي لكون أجهزة الإنتاج في تلك الدول مرنة ، اما مضاعف الانفاق في اقتصادات الدول المقيمين سيؤدي الى انخفاضه بسبب زيادة قيمة الاستيرادات وعليه فان قيمة مضاعف للاستيراد ستكون سالبة ولكونها رياضيا تكون في المقام عليه ستؤدي الى خفض قيمة مضاعف الاقتصاد الكلي وان ذلك يؤدي الى خفض النمو الاقتصادي لاقتصادات دول المقيمين ، فضلا عن ذلك ان عودة الطلبة من الدول المضيفة لا يساهمون في زيادة النمو الاقتصادي لكون اقتصاد المقيمين يتسم بعدم المرونة .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا : الاستنتاجات

رفض فرضية البحث والتي تنص " توجد علاقة بين الانفاق على الطلبة الدارسين في الخارج وبعض أنشطة الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي"" ولذلك فلا توجد علاقة بينهما لكون الجهاز الإنتاجي لاقتصاد المقيمين غير مرن .

من الواضح ان ارسال الطلبة الى الخارج لأغراض الدراسة لا يؤدي بنتائج إيجابية أولا لضعف المستوى الدراسي لبعض الدول المضيفة وضعف الشهادات الممنوحة للطلبة العر اقيين (شهادات تجارية) لضعف الرقابة والرصانة العلمية

في البلد المستقبل لتلك الشهادات وثانيا بما ينعكس سلبا على مستوى الرصانة العلمية انخفاضا وعلى مستوى الدراسة في الاجل الطويل على الأجيال القادمة .

الانفاق على الطلبة الدارسين في الخارج سيؤدي الى خفض الانفاق الشخصي في اقتصادات المقيمين وبالتالي تأثيرات سلبية على المستوى المعيشي للفرد والمجتمع في الاجل القصيروالطويل .

من الواضح ان مضاعف الانفاق يعمل لصالح الدول المضيفة للدارسين وخاصة في مجال خلق القيمة المضافة والتشغيل واستغلال الموارد وتشغيل الايدي العاطلة عن العمل بما ينعكس إيجابا على اقتصادات الدول المضيفة للطلبة الدراسين ونموها الاقتصادي .

ان مضاعف الانفاق يعمل ضد مصلحة الدول المرسلة للدراسين وخاصة في مجال اقتطاع جزء من القيمة المضافة وضعف التشغيل وعدم استغلال الموارد المحلية وعدم إمكانية تشغيل الايدي العاطلة عن العمل بما ينعكس سلبا على اقتصادات الدول المرسلة للطلبة الدراسين ونموها الاقتصادي .

ضعف التنسيق بين خطط الأقسام العلمية ومتطلبات سوق العمل مما أدى الى وجود فائض في العرض في بعض التخصصات في ظل اقتصاد يعاني من التشوه البنيوي

عدم وجود برنامج تعليمي واضح يعمل بتو افق وتنسيق عالي مع الرؤية الشاملة للدولة والتي أدت الى انتاج تعليم لأجل التعليم بل انعدام التناسق بين هذه البرنامج كالبرنامج التعليمي والاقتصادي والاجتماعي مع سوق العمل بحيث تقوم هذه الكوادر التعليمية بزيادة الإنتاج والإنتاجية

ثانيا : التوصيات

جعل السياسة الاقتصادية تعمل على تفعيل وخلق بيئة مناسبة للاستثمار من اجل أنشطة الإنتاجية اكثر مرونة مما يجعل الأنشطة الاقتصادية اكثر قدرة على استيعاب الطلبة الدراسين بالخارج في تلك الأنشطة مما تجعل مساهماتهم موجبة في الاقتصاد وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .

زيادة الطاقة الاستيعابية في خطة قبول طلبة الدراسات العليا داخل بلد اقتصاد المقيمين (العراق) حتى لو تم الاستعانة بكوادر تدريسية من جامعات تتسم برصانة علمية من اجل جعل مضاعف الانفاق يعمل في الداخل وليس في الخارج والمحاضة على العملات الأجنبية وعدم خروجها من العراق .

. على وزارة التخطيط وضع الخطط الكفيلة بتحديد الاعداد المناسبة للقبول في الدراسات العليا ووفق حاجة سوق العمل المحلي لاجل المحافظة على عدم الهدر وليكون التخطيط منظم وغير عشو ائي في خطط القبول .

اعتماد مبدأ الارتياط الأكاديمي مع جامعات عالمية رصينة كشرط لمنح المو افقة على فتح دراسات عليا بعد اجراء دراسة جدوى اقتصادية لتلك التخصصات .

وضع رؤية واضحة للدولة تنسق بين كافة التروس من تعليمية و اقتصادية واجتماعية وغيرها لأجل وضع التروس (المسننات) مع بعضها البعض ضمن الرؤية العامة للدولة وعملها بشكل دقيق من اجل خلق تنمية مستدامة .

استيعاب كافة الطلبة الراغبين بالدراسات العليا والتي تنطبق عليهم شروط الرصانة العلمية لمنع استنزاف الاحتياطات من العملة الأجنبية للخارج والاستفادة منها لأجل إقامة مشاريع تنموية او الانفاق على التعليم في الداخل .

..

المراجع والمصادر

1. راضي ، حسن خلف . صلال ، شاكر حمود (2019) " الآثار الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل لانفاق الطلبة الدارسين في الخارج على بعض انشطة الاقتصاد الكلي في العراق. مجلة كلية المأمون ، العدد 33 ، بغداد العراق .

2. السيد عليوة ، زينب توفيق (2015) " العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية" المجلة العربية للإدارة ،مج 35، ع2.

1-Alpek, Levente B. Császár, Zsuzsa M. Tóth, Ábel Dávid. Czimre, Klára.(2022)", Impacts of the international students' consumption expenditures on the national economy in Hunga, Regional Statistics, Vol. 12. No

2-DIULIO, EUGENE A. (1974) THEORY & PROBLEMS of MACROECONOMIC THEORY ,New York

3-CSÁSZÁR, Zsuzsa M. TEPERICS Károly. WUSCHING, Tames Á. GYŐR, Ferenc, ALPEK, Levente, CZIMRE, Klára. SÁLYI, Anna. KOLTAI, Arnold (2019) " THE IMPACT OF THE SPENDING HAB UNIVERSITY CITIES CASE STU

HUNGARY, Conference: INTERDISCIPLINARY MANAGEMENT RESEARCH INTERDISZIPLINARE MANAGEMENTFORSCHUNGAt: Opatija

4-Liwinski, Jacek(2017)" The Impact of Studying Abroad on Economic Activi-ty of Graduates" nstitute of Economic Research Working Papers

5-https://www.gyandhan.com/blogs/inflation-and-exchange-rate-effect-on-study-cost-in-usa

6-PIETRO,Di(2022), Studying abroad and earnings: A meta-analysis. Journal of Economic Surveys published by John Wiley & Sons Ltd

7-Sequeira, Tiago Neves,(2021) " Inflation, economic growth and education expenditure" Economic Modelling, Volume 99, June 2021, 105475

8-Munkaila,Musa. Et all ,(2022), Impact of Education Expenditure on Economic Growth: A Study of West African Monetary Zone Countries, international Journal of Advanced Research in Statistics, Management and Finance, Vol. 9, No.1